



شئون المحاسبة العامة
إدارة التوجيه والنظم

تعميم رقم (1) لسنة 2018
بشأن القواعد والاجراءات اللازمة
لإقفال الفترات الشهرية للجهات
الحكومية على نظم إدارة مالية
الحكومة (GFMIS)



Minister Of Finance

وزير المالية

صادر مكتب الوزير

الرقم : 140

التاريخ : 18/2/2018

مقدمة

رغبة من وزارة المالية في تطوير أنظمتها المالية والمحاسبية لتحسين فاعلية نظم إدارة مالية الحكومة (GFMIS) على كافة الجهات الحكومية، بما يتماشى مع النظم الحديثة في مجال المالية العامة.

واستناداً إلى المادة (31) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والتي نصت على " تحدد وزارة المالية شكل السجلات والأوراق اللازمة للمعاملات المالية، ويحدد وزير المالية الشروط والأوضاع التي تتبع في الصرف والتحصيل وغير ذلك من الإجراءات الحسابية، كما ينظم طرق تدقيق الحسابات العامة ومراجعتها ".

لذا يتوجب على جميع الجهات الحكومية إتباع التعليمات الواردة بهذا التعميم حتى تكون الحسابات معبرة بصورة صادقة عن أعمال وإنجازات الجهات، وفي حالة ما إذا كانت هناك أية تغييرات جديدة نظراً مستقبلاً على تلك التعليمات فسوف يتم إصدار ملحق لهذا التعميم في حينه.

هذا وجميع المختصين بوزارة المالية - شئون المحاسبة العامة على استعداد للتعاون مع المختصين بالجهات الحكومية لإيضاح ما يتعلق بهذا التعميم والرد على أية استفسارات.

والله ولي التوفيق ، ، ،

د. نايف فلاح مبارك الحجرف

أولاً: تعريف إقفال الفترات الشهرية:

هي عملية تنظيمية لاستكمال إجراءات العمليات المالية التي تخص إقفال الشهر المعني، وذلك باعتمادها وترحيلها وترصيدها من الأنظمة الفرعية إلى النظام الرئيسي (الاستاذ العام) لمنع تداخل أي معاملات مالية أو تسويات محاسبية بين الفترات الشهرية خلال السنة المالية، لإمكانية إصدار التقارير المالية الشهرية للجهات الحكومية والدولة لتكون معبرة عن بيانات الشهر المعني.

ثانياً: القواعد العامة:

على جميع الجهات الحكومية التقيد بما يلي:

1- جميع الحسابات التي تم تغذيتها بنظم إدارة مالية الحكومة (GFMIS) وفقاً لما ورد بتعميمي وزارة المالية رقم (4) لسنة 2015 بشأن دليل رموز وتصنيفات الميزانية (الأساس النقدي) ، رقم (5) لسنة 2016 بشأن دليل رموز وتصنيفات الحسابات الخارجة من أبواب الميزانية وفقاً لدليل احصاءات مالية الحكومة.

2- اعتمادات الميزانية التي تم تغذيتها بتقارير الإيرادات والمصروفات بنظم إدارة مالية الحكومة (GFMIS) مطابقة للميزانية المعتمدة من وزارة المالية - قطاع شئون الميزانية العامة.

3- ضرورة التقيد بالمواعيد الخاصة بإقفال الفترات الشهرية وذلك في موعد اقصاه (10) أيام عمل من بداية الشهر التالي للإقفال باستثناء فترة شهر مارس يتم إقفالها بإقفال الحساب الختامي للجهات الحكومية.

4- ضرورة التزام الجهات الحكومية بإدخال بياناتها المالية الخاصة بالإيرادات والمصروفات بنظم إدارة مالية الحكومة (GFMIS) أولاً بأول وذلك لإظهار التقارير المالية بصورة معبرة عن الواقع الفعلي.

- 5- الالتزام بإقفال الفترات الشهرية لنظامي المشتريات والمخزون حسب التعليمات الصادرة من وزارة المالية- قطاع شئون التخزين ونظم الشراء.
- 6- إجراء فحص دوري لحسابات الأصول والخصوم بأنواعها، والحسابات النظامية بأنواعها وإجراء التسويات اللازمة للحد من تضخم أرصدها.

ثالثاً: الإجراءات اللازمة لإقفال الحسابات:

1. الإيرادات:

جميع الإيرادات التي يتم تحصيلها خلال الشهر المعني يتم إثباته لإيرادات الشهر محل الإقفال، مع مراعاة إثبات أي إيرادات مستحقة لم يتم تحصيلها حتى نهاية الشهر في الحسابات النظامية المختصة.

2. المصروفات:

تتخذ الإجراءات اللازمة لسداد كافة المبالغ المستحقة التي تخص الشهر المعني محل الإقفال.

3. الحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية:

تتخذ الإجراءات اللازمة لسداد كافة المبالغ المستحقة على الجهات الحكومية أو تحصيل المبالغ المستحقة لها خلال الشهر المعني على أن يراعى ما يلي:

أ. الأصول:

(1/أ) النقدية بالصندوق:

إجراء المطابقة اللازمة بين كل من الجرد الفعلي للنقدية بالصندوق ورصيد كشف حركة الصندوق والرصيد الدفترى، وبيان أسباب الفرق إن وجد، وإعداد مذكرة التسوية.

(2/أ) البنوك: (بنك الكويت المركزي - بنوك أخرى محلية - بنوك أخرى أجنبية)

يجب مطابقة الأرصدة الدفترية لحسابات البنوك المعنية في نهاية الشهر مع أرصدة الحسابات بتلك البنوك وبيان أسباب الفرق إن وجد، ومن ثم إعداد مذكرة التسوية.

(3/أ) الأصول المالية المحلية:

1. على جميع الجهات الحكومية إجراء كافة التسويات اللازمة لكل من حسابات الأصول المالية المحلية (مصرفات تحت تسويتها على أنواع بنود مصرفات الميزانية، دفعات واعتمادات نقدية بالخارج، دفعات عن اعتمادات مستنديه)، وذلك بتسويتها على الأنواع المختصة.

2. على جميع الجهات الحكومية إجراء التسويات اللازمة لحساب العهد النقدية الشخصية، مع مراعاة القواعد والتعليمات المالية الصادرة من وزارة المالية.

3. على جميع الجهات الحكومية مراجعة حسابات الأصول المالية المحلية (مبالغ تحت التسوية - مبالغ تحت التحصيل) لمتابعة تحصيلها أو تسويتها حسب تعليمات وزارة المالية.

ب. الخصوم:

مراجعة كافة حسابات الخصوم المالية لسداد وتسوية المبالغ المستحقة والمبالغ التي مضت عليها فترة التقادم.

ج. الحسابات النظامية:

مراجعة كافة أرصدة الحسابات النظامية لإجراء التسويات اللازمة.

رابعاً: إجراءات إقفال الفترة الشهرية بنظم إدارة مالية الحكومية (GFMIS):

1-نظام النقدية:

- تسوية جميع العمليات المالية التي وردت اشعاراتها من بنك الكويت المركزي.

2-نظام المدفوعات:

- مراجعة كافة حالات الفواتير المعلقة بالنظام لمعالجتها باستكمالها أو إلغائها.
- إصدار سندات الدفع للفواتير المعتمدة بالنظام والتأكد من ترحيلها وترصيدتها بنظام الأستاذ العام.
- إقفال نظام المدفوعات بعد التأكد من استكمال إجراءات جميع العمليات المالية الخاصة بالشهر المعني محل الاقفال.

3-نظام المشتريات:

الالتزام بالتعليمات الصادرة من وزارة المالية - قطاع شؤون التخزين ونظم الشراء بشأن اقفال الفترات الشهرية.

4-نظام المخزون:

الالتزام بالتعليمات الصادرة من وزارة المالية - قطاع شؤون التخزين ونظم الشراء بشأن اقفال الفترات الشهرية.

5-نظام الاستاذ العام:

- مراجعة كافة حالات الاستثمارات المالية المعلقة بالنظام لاستكمال إجراءاتها أو إلغائها.
- التأكد من استكمال إجراءات جميع الاستثمارات المعتمدة بنظام الأستاذ العام للشهر محل الاقفال.

خامسا: إقفال الفترات الشهرية:

بعد الانتهاء من إدخال جميع العمليات المالية الخاصة بالشهر المعني محل الإقفال بنظم مالية الحكومة (GFMIS) واجراء كافة مطابقات الحسابات في الجهات الحكومية وإقفال الأنظمة الفرعية يتم إقفال الفترة المالية المعنية بنظام الأستاذ العام.

سادسا: يعمل بهذا التعميم مع الالتزام بأي تعليمات أخرى لا تتعارض مع ما ورد بهذا التعميم .